

دون ما ترك وكان الوضوء قبل البعد اذا قصد الخدماله والبرهين من دفعه
الا بالقتل صدمه بغيره وفي الصري قصد ما له ان عشقوا اكثر له قتل وان
اقل قاتله ولا يقتله وهل يقتل قوله انه كاره ان يمتهن نعم والا فانت
المقتول معروفا بالسنة والنشر لم يقتض استسحابا والرد في ماله لو
المقتول بزيادة هذا اذا لم يعلم انه لو صاح عليه ماله وان علم ذلك
فقتله مع ذلك وجعل القتل بغيره كالقتل من
اذا قتل العاصم فانه يجب القود لغيره فعد بالاستفاضة
بالسليم والفاضل مباح الدم النجالي الحرم لو يقتل فيه خلوه فالاشارة
والمخرج عند الفلن من جمع عند النصارى والمسلمين يقتل من
الحرم في فعل خارج وما فيها دون النفس يقتض من الحرم اجاعا ولو
اشارة القتل والحرم قتل فيه اجاعا سره ولو قتل لا يقتل فيه
ذو الصلح في الحج والوقال افلن يقتله بسيف فلا قصاص وحبس الرية
في ماله في الصحيح لان الاباح لا يجزى في النفس وسقط القود لسببه الا ان
وكان لو قال اقتل اخي او ابني او ابني فقتله الرية استسحا ناكما في الوضوء
عن الكفاية وفيها عن الوضوءات لو ابدت صجل يقتض في الما يبد بجهنم
دمي نفس او ينافي قتلته يقتض في اقتل ابي عبد الله بزيادة في الفطحة
وقه يقتض في الحج ابي فقتل لا يشرى عليه فان مات فطليه الوتر وقيل يجب
الدية ايضا ويحرم من الاسلذ كما في العباد بزيادة واستظهره الطرسوي كرهه ابن
وهبان قال لو قال اقتل عمدي واقطع يده فقتل فلا ضمان عليه اجاعا
كثيرا اقطع يدي او رجلي وان سري لغنسه وما استل ان الاطراف كالدم وال
نصف الامر ولو قال اقطع على ان تعطيني هذا الثوب او هذه الدرهم فقتل
يجب ان يرضى البديل القود وبطل الصلح بزيادة **شروع** هبة القصاص بغير
القائل لا يجوز لانه لا يجزى فيه التمسك بغيره ولو لم يرض القائل افضل من الصلح
والصلح افضل من القصاص وكذا اعطى المخرج القود بزيادة القائل لا يرض حتى يسلم نفسه
للقود وهبان بنه الامام بشرط استسقاء القصاص كالحود عند الصوليين
وقرقة القصاص استسقاء وفيها في قاعدة الحدود نزلها لسببها العضاض
كالحدود التي سبع بجوز القصاص لعلمه في القصاص دون الحد القصاص يورث
والحدود لا يورث عن القصاص لانه المتبادر لا يورث الشهادة بالفعل بخلاف
الدرسوى حد الفلن وسببت باشارة اخرى وكما بتدجيل الحد يجوز
الشفاعة في القصاص لا يورث الشفعة لانه في القصاص من الرجوع بخلاف
الدرسوى حد الفلن التمسك وفي القنية نظري باب دار رجل فقها الرجل

طرح
عنه

عنه

عنه لا يرض ان لم يكنه تخمينه عن غير فقها وان امكن يرضى وفي الاثر
لا يرضى فيها ولو ادخل راسه فوماه سحر فقهاها ل يرضى اجاعا المتسا
اللائف فمن نظري خارجها **باب** القود في اذون
النفس وهو في كل ما يمكن فيه وعادة حفظ الماشية ونحوه فقتل
تالط المدعول من المتصل ولو قطع من نصف ساعد او ساق او من
قصته انقل له بقوله متناع حفظ الماشية وهي الاصل في حرمان القصاص
وان كانت يده اكرم منها لا يتبادر المنفعة وكذا الحكم في الرجل والماون
والاذن وكل عين ضربت فزال منوها وهي قائمة عينه بغيره فقتل
على وجهه فقتل رطب وفتا بل عينه بجواز خاة ولو قتل لا يقتل
لستعد رالملة في الجنبى قضاء العين وسببى الما في ذاهية اقتضيه
وترك اعنى وعن الثا في لا قود في عين حولا وكذا هو ايضا في كل شحة
براعى ويحقق فيها الماشية كوضعية ولا قود في عظم السن وان لقتل
ظولا او كراما مرفقلا ان قتلته وقيل يرد الى العدم موضع اصل
السن وليسقط ما سواه لتعزير الماشية اذ رعاقتسدها فله وبراخذ
صاحب الما في قال المص في المحتى وديعتى كما يرد الى ان يبتسا ويا
ان كسرت وفي الجنبى ولو حل حولا فان لم تبت يقتض وقيل وجعل الصبي
قلامات في الحول براه وقال ابو يوسف جنته حكومته عدل الالم ابي امر القاتل
والطيب التمسك وتحققه **وقرقة التمسك بالتمسك بالثاب بالثاب**
لا يوجد عصوا الامثلة ولا يدعثر نائى طرفي رجل وامرأة وطرفي
حرو وعبد وطرفي عبد من لعنهما ثلثة بزيادة اخذاه فديتهم وقيتهم
والاطراف كالاصوات قلت هذا هو المشهور لكن في الواضحات لو قطعت
المراة بيه رجل كان له القود لان الناقص ليستوى بالكمال اذ ارضى صاحب
الحق فلا فرق بين حرو وعبد ولا بين عبد من واومع العتساق والرجسوى وطرفي
المسلم والمكان سيات للسا في المرش وقال الشافعي ان كل من يقتل
به يقطع به ومن لا فلا ولا في قطع يده من نصف الساعد لما مر ولا في
حاشية برمت فلوله نورا فان سار يده يقتض ولا يبتظر البره او البرية
ابن كمال **وسان** وذكر ولومن اصلها بديعتى من وهبائه واقره المص
لان يقتض وينسقط قلت **كثير** كثر من قاصي خان بلزوم القصاص من
وجله في المحط قول الامام وضعت قال الوج ان قطع الذم من اصله
او من المشقة اقتض منه اذ له حد معلوم واقره في الشربلا يده فليحفظ

التمسك بالتمسك بالتمسك
فيه كقول عدل وكذا الخائف
اذا حل الجنبى كالمسلم يقتل عدل
ابى يوسف نحو